

Distr.: General
20 December 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه تقييم عمل مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
(انظر المرفق).

وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي عقب مشاورات مع أعضاء المجلس أجريت
عملاً بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451)، وينبغي
ألا يعد تعبيراً عن آراء المجلس.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيمير جونز باري

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة
(تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

المقدمة

اتسم برنامج عمل مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بالكثافة. فقد عقدت مناقشات علنية في مواضيع العدالة وسيادة القانون؛ والمرأة والسلام والأمن؛ ومكافحة الإرهاب؛ والشرق الأوسط. وقدمت إحاطات علنية مفتوحة أمام جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة بشأن السودان وأفغانستان والشرق الأوسط ومنطقة البحيرات الكبرى. وعقد المجلس جلستين سريتين مع البلدان المساهمة بقوات. وعقد أيضا ١٥ جلسة مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته واعتمد أربعة قرارات وأربعة بيانات رئاسية.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

قدم الممثل الخاص للأمين العام لامين سيسي في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إحاطة إلى المجلس في جلسة مشاورات غير رسمية بشأن الأحداث الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ورحب أعضاء المجلس بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ودعوا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي من أجل تنظيم الانتخابات والمساعدة على توطيد السلام الهش في الجمهورية. واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2004/39) في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

اعتمد مجلس الأمن بالإجماع في ١ تشرين الأول/أكتوبر القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) الذي يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة ستة أشهر ويزيد قوامها بعدد قدره ٩٠٠ ٥ فرد.

غينيا - بيساو

قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تولياميني كالوموه، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في جلسة مشاورات غير رسمية، إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن عن الحالة في غينيا - بيساو منذ التوقيع على مذكرة التفاهم المبرمة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر بين الحكومة والجنود المتمردين. وأشركت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا المسار بصفة وثيقة. وتمثلت أولى أولويات الحكومة في متأخرات أحور الخدمة المدنية، وإصلاح القطاع الأمني، وإعادة التعمير الاقتصادي. واتفق أعضاء المجلس على أنه يتعين التصدي للأسباب الجذرية للتزاع وأن هناك حاجة لردود فعل منسقة يشارك فيها جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة.

منطقة البحيرات الكبرى

قدم الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، إبراهيم فال، في جلسة علنية عقدت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، إحاطة إلى مجلس الأمن عن التحضيرات الجارية لعقد أول مؤتمر على مستوى القمة للمؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في دار السلام في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وصرح السيد فال أنه من المتوقع أن يتفق مؤتمر القمة على "إعلان مبادئ بشأن توطيد الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى"، وأن ينشئ لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات تتولى وضع هذه المبادئ في شكل خطط للعمل قبل مؤتمر القمة الثاني المزمع عقده في نيروبي في عام ٢٠٠٥. وسيعتمد مؤتمر قمة نيروبي ميثاقا للاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وعبر أعضاء المجلس عن تطلّعهم إلى تنفيذ نتائج المؤتمر وشجعوا على مشاركة ممثلي المجتمع المدني في ذلك مشاركة كاملة.

ليبيريا

استعرض أعضاء المجلس الجزاءات المفروضة على ليبريا في جلسة مشاورات غير رسمية عقدت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. و قدم السفير أكرم، سفير باكستان رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبريا، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن آخر تقرير قدمه فريق الخبراء ورأي أعضاء اللجنة فيه. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم الجزئي المحرز في سبيل استيفاء الشروط المطلوبة لرفع الجزاءات المفروضة على الماس والأخشاب، غير أنهم خلصوا إلى أن هذه الشروط لم تستوف بعد بالكامل. وشددوا على أن الغاية من الجزاءات ليست عقابية،

وشجعوا حكومة ليبيريا الوطنية الانتقالية على إحراز مزيد من التقدم بحلول موعد الاستعراض المقبل في كانون الأول/ديسمبر.

الصومال

قدم ممثل الأمين العام، السيد وينستون توبمان، في جلسة مشاورات غير رسمية عقدت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر إحاطة إلى أعضاء المجلس عن تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر وعن تطورات أكثر جدة على صعيد مؤتمر المصالحة الوطنية بشأن الصومال. ونعت توبمان التقدم المحرز في المؤتمر بالتقدم الهام وحث على تقديم المساعدة الدولية في هذا الصدد. وبالنظر إلى الوضع غير المستقر في الصومال، أوصى توبمان بتعزيز دور الأمم المتحدة تدريجياً بموازاة مع التقدم المحرز سياسياً ومع الوضع الأمني. وخلص أعضاء المجلس إلى أنه رغم استمرار مواجهة الصومال لتحديات جسيمة، فإن هناك بعض مؤشرات عن قرب انقشاع الظلام. واعتمد أعضاء المجلس لاحقاً بياناً رئاسياً (S/PRST/2004/38) كرروا فيه التزامهم بتسوية الوضع في الصومال تسوية شاملة دائمة، وتطلعوا فيه إلى تشكيل حكومة اتحادية انتقالية في الصومال في المستقبل القريب، وأثنوا على الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، ولا سيما حكومة كينيا، والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن البلدان والمنظمات الأخرى، لما تقدمه من دعم لبناء لعملية المصالحة الوطنية الصومالية.

السودان

قدم جان برونك، الممثل الخاص للأمين العام، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر إحاطة إلى مجلس الأمن عن تقارير الأمين العام بشأن دارفور لشهر أيلول/سبتمبر وعملية نيفاشا. وقدر برونك أن حكومة السودان لم تحرز فعلياً أي تقدم إضافي خلال أيلول/سبتمبر على مستويات الأمن ونزع السلاح والتصدي للإفلات من العقاب في دارفور. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم لعدم إحراز تقدم حتى الآن واتفقوا على ضرورة زيادة حجم بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور وتمديد ولايتها. ودعا بعض الأعضاء أيضاً إلى تقديم مزيد من المساعدة الدولية إلى الاتحاد الأفريقي. وقدم السيد برونك كذلك إحاطة إلى المجلس عن حالة المحادثات الجارية في نيفاشا، وشدد على أهمية التوصل إلى اتفاق. واقترح إيفاد بعثة من مجلس الأمن إلى نيروبي تتولى تأكيد هذه الرسالة لدى الأطراف.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس القرار ١٥٦٩ (٢٠٠٤) الذي أضفي بموجبه الطابع الرسمي على قراره بعقد اجتماع في نيروبي في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر

من أجل مناقشة موضوع السودان والجهود السلمية الأخرى المبذولة في المنطقة، في أعقاب مبادرة اتخذتها بعثة الولايات المتحدة باقتراح تنظيم هذا النشاط.

الصحراء الغربية

عقد مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر مشاورات بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وعرض الممثل الخاص للأمين العام، ألفارو دي سوتو، تقرير الأمين العام وتناول بالوصف أمام المجلس السبل التي اتبعتها من أجل محاولة المضي قدما بالعملية. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٥٧٠ (٢٠٠٤) القاضي بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر.

الأمريكتان

هايتي

استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي عنابي، بشأن أعمال العنف في هايتي والعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ودعا الأعضاء إلى زيادة الإسهام بقوات وإلى الحوار السياسي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في هايتي.

آسيا

أفغانستان

استمع المجلس في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي عنابي، بشأن الانتخابات الرئاسية التي هي الأولى من نوعها في أفغانستان. وأخبر عنابي المجلس بعدم ورود أية تقارير عن وقوع أحداث عنيفة، وأفاد بأن رأي الشعب في الانتخابات التي أجريت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر كان إيجابيا إلى حد كبير جدا. وأضاف أن التقديرات الأولية أشارت إلى نسب مشاركة عالية، وأنه يتوقع أن تستغرق عملية عد الأصوات بضعة أسابيع. وأشاد عنابي بالدور الذي اضطلعت به حكومتنا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وأحاط أيضا مجلس الأمن علما بأن الهيئة المشتركة بين الأمم المتحدة وأفغانستان لإدارة الانتخابات قد شكلت فريقا للتحقيق في ما أبلغ عنه من خروقات، بما في ذلك ما يتعلق بمسألة استعمال الحبر غير القابل للإزالة. وأشاد أعضاء المجلس بالانتخابات باعتبارها علامة تاريخية في المسيرة السياسية الأفغانية ورحبوا بالجو الآمن الذي دارت فيه عملية التصويت. ودعا الأعضاء أيضا إلى تركيز الاهتمام الآن على التحضير

للاتخابات البرلمانية. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2004/35) يرحب بإجراء الانتخابات؛ ويهنئ الشعب الأفغاني وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات؛ ويدعو إلى الشروع قريباً في التحضير للانتخابات البرلمانية.

بوغانفيل

استمع أعضاء المجلس في ١١ تشرين الأول/أكتوبر إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، دانيلو تورك، بشأن آخر المستجدات في بوغانفيل. وأفاد أن أزيد من ٩٤ في المائة من إجمالي الأسلحة المجمعة قد دمرت. وعلى صعيد أقل إيجابية، توقع أنه لن يتسنى تنظيم الانتخابات قبل آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٥. واعترف أعضاء المجلس بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عملية السلام ورحبوا بالتقدم المحرز في تدمير الأسلحة. وحصل اتفاق على نطاق واسع بشأن ضرورة وضع خطة لإنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل.

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية

عقد مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر مناقشة علنية بشأن الحالة في الشرق الأوسط قدمت الجزائر خلالها مشروع قرار. وصوت المجلس على مشروع القرار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر إلا أن المجلس لم يعتمده. واستمع المجلس لاحقاً في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى إحاطة معتادة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السير كيران بريندرغاست. وخلال المشاورات غير الرسمية التي أعقبها، ناقش أعضاء المجلس سبل تنشيط عملية السلام وجعل كلا الطرفين يعودان إلى خريطة الطريق. وفي بيان وجيز مقدم إلى الصحافة عقب المشاورات، أبرز الرئيس شواغل مجلس الأمن إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، وحث الطرفين على الشروع في تطبيق أحكام خريطة الطريق في أقرب وقت ممكن.

وبعث كل من الممثلين الدائمين للبنان والجمهورية العربية السورية في ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي، برسالة إلى رئيس مجلس الأمن، يشرح فيها موقفه من قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وناقش المجلس تقرير الأمين العام (S/2004/777) في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وعرض تيري رود - لارسن، منسق الأمين العام في الشرق الأوسط، تقرير الأمين العام وأعاد تأكيد استنتاج الأمين العام الذي مؤداه عدم الوفاء بمتطلبات القرار.

وتباينت آراء الأعضاء خلال المناقشة بشأن التنفيذ الكامل وضرورة المتابعة. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2004/36) استجابة لتقرير الأمين العام.

العراق

رد مجلس الأمن في ١ تشرين الأول/أكتوبر على رسالة الأمين العام المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن هيكل الأمم المتحدة الأمني المتكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ورحب المجلس بالترتيبات المبينة في رسالة الأمين العام وحث الدول الأعضاء على الاستجابة بتقديم مساهمات.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أطلع رئيس مجلس الأمن الأعضاء على فحوى اجتماع مع ديميتريوس بيريكوس، الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وأعلم أعضاء المجلس بأن بيريكوس كان قد التقى في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ومع تشارلز دوولفر من الفريق المعني بعمليات المسح في العراق من أجل مناقشة فحوى تقرير الفريق الصادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأشار بيريكوس أيضا إلى أن التقرير الفصلي المقبل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق سيتاح للمجلس في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

أوروبا

قبرص

استمع أعضاء مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر إلى إحاطة قدمها نائب المستشار الخاص للأمين العام في قبرص ورئيس البعثة، زيغنيو فلوسوفيتش، بشأن آخر تقرير للأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الذي يتضمن توصياته بشأن إعادة تحديد ولاية القوة. واعتمد المجلس بالإجماع في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر القرار ١٥٦٨ (٢٠٠٤) الذي يؤيد توصيات الأمين العام ويمدد ولاية القوة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وعقد مجلس الأمن في ٨ تشرين الأول/أكتوبر جلسة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

جورجيا

ناقش أعضاء المجلس تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا، خلال مشاورات غير رسمية عقدت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وقدمت الممثلة الخاصة، هايدي تاغليافيني، إلى أعضاء مجلس الأمن إحاطة عن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

وعن المستجدات التي حدثت منذ صدور التقرير. وقد بلغت عملية السلام ما يشبه مرحلة جمود. ومع أن هناك ما يدعو إلى تفاؤل حذر، فإن كل شيء يتوقف على استئناف المفاوضات بين الأطراف. وعبر أعضاء المجلس بالإجماع عن القلق للوضع الحالي لعملية السلام وأعربوا عن أملهم في أن تتمكن مجموعة أصدقاء الأمين العام في اجتماعها المقبل من تحريك هذا الوضع إلى الأمام.

قضايا أخرى

مكافحة الإرهاب

اعتمد المجلس بالإجماع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) المتعلق بالإرهاب الذي يتوقع أن يعطي زخماً جديداً لعمل الأمم المتحدة في ميدان مكافحة الإرهاب وأن يشجع على التنسيق بين مختلف أجهزة مجلس الأمن التي تتناول موضوع الإرهاب.

وقدم السفير دنيسوف، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، إحاطة إلى أعضاء المجلس عن منجزات اللجنة، وذلك خلال جلسة علنية عقدت في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأكد أهمية تشغيل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في أقرب وقت ممكن، ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

الشؤون الإنسانية

قدم جان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، إحاطة إلى المجلس بشأن الأحوال الإنسانية في أوغندا الشمالية وفي منطقة دارفور في السودان. ووصف السيد إيغلاند، متحدثاً عن أوغندا الشمالية، الحالة في تلك المنطقة فاعتبرها أشد حالات الطوارئ إهمالاً في العالم، ودعا إلى إيجاد حل سلمي للتراع. وسلط الضوء على مخنة المشردين داخليا وأثر التراع على الأطفال. أما عن دارفور، فوجه السيد إيغلاند الانتباه إلى الحالة الأمنية المتدهورة وإلى تزايد الاحتياجات الإنسانية. وأكد فضلاً عن ذلك أهمية التعجيل بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي الموسعة؛ ووضع حد للهجمات ضد المدنيين؛ وإحراز تقدم في التسوية السياسية. وأشار إلى تشاد وغينيا كذلك في معرض الحديث عن الإنذار المبكر، حيث قد يترك تدهور الأحوال الإنسانية تأثيراً على الاستقرار في المنطقة.

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

اعتمد المجلس في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر القرار ١٥٦٧ (٢٠٠٤) الذي يجيل الترشيحات لشغل مناصب قضائية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الجمعية العامة لغرض الانتخابات المزمع إجراؤها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

العدل وسيادة القانون

اجتمع المجلس بصيغة "آريا" برئاسة شيلي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ليستمع إلى إحاطة عن قضايا العدل وسيادة القانون من ممثلين عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وويليام أونيل (خبير استشاري مستقل)، وأكاديمية السلام الدولية، وهيئة العفو الدولية. وأطلع المجلس خلال هذا الحوار على الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع المفتوح بشأن العدل وسيادة القانون في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وخاطب المجلس في هذا الاجتماع الأمين العام، وخوان مانديز (المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية)، ومارك مالوك - براون (مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وتكلم ٤٥ شخصا من بين أعضاء المجلس ومن غير الأعضاء. واعتمد المجلس بيانا رئاسيا يؤكد من جديد الأهمية الحيوية التي يوليها إلى النهوض بالعدل وسيادة القانون، ويحث الأمانة العامة للأمم المتحدة على تقديم اقتراحات من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

المرأة والسلام والأمن

عقد المجلس في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر مناقشة علنية احتفالا بالذكرى السنوية الرابعة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وركزت المناقشة على العنف القائم على أساس الجنس في حالات النزاع. وتناول الكلمة كل من جان - ماري غيهينو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام)، ولويس آرבור (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)، وثريا عبيد (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان)، ونويلين هيزر (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)، وآغات روانكوبا (من منظمة نسائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية). واعتمد المجلس بيانا رئاسيا. واستضافت بنن اجتماعا على طريقة "آريا" قبل إجراء المناقشة عاجلت خلاله عدة منظمات غير حكومية، تضم منظمات من السودان ورواندا ومنطقة البلقان، جوانب مختلفة من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أنشطة أخرى

سيراليون

اشترك رئيس مجلس الأمن في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر مع رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في رئاسة جلسة علنية من أجل إطلاق التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون. وألقى نائب وزير خارجية سيراليون، محمد كمارا، خطابا بالمناسبة وسلم رسميا نسخة من تقرير اللجنة. وأبرزت كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أهمية شهادة الأطفال والتوصيات بالنسبة للمستقبل. وتكلم كذلك الممثلان الدائم لغانا ونيجيريا، باعتبار أن غانا تتولى حاليا رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن نيجيريا تتولى رئاسة الاتحاد الأفريقي.
